مذكرة مفصلة تبين الأسباب الداعية

إلى تقديم الملتمس في مجال التشريع والأهداف المتوخاة

إحداث هيئة وطنية للممرضين والممرضات

تقديم:

الممرضون مهنيون يقدمون مهمة اجتماعية ذاة طابع النفع العام .وفي قطاع يعتبر عصب الأمن الصحي والسيادي بالمغرب. فالعلاجات التمريضية علاجات تظهر نتائجها الاجتماعية والاقتصادية على الفرد وعلى المجتمع ويزداد تأثيرها إن قدمت في جو من الثقة والأمان وتحت مراقبة وتاطير مؤسسة عمومية بتفويض من الدولة. والتي يبقى هدفها الأساسي تقديم خدمة عمومية وخلق التوازن بين حماية الحقوق الاساسية ومنها الحق في الحياة والحق في الصحة وضمان ممارسة المهمة في إطار ضوابط واخلاقيات تضع الإنسان محور للممارسة . فمهنة التمريض باعتبارها من المهن المنظمة قانونا بموجب القانون 43-13 فهي ممارسة ينتج عنها وجود التزمات قانونية تفرض وجود هيئة وطنية لضبط الممارسة بالقطاع العام والخاص والقطع مع الممارسة الغير مشروعة والمضرة بحق المواطن في العلاج الآمن وفق الضوابط العلمية.

فالقانون يمنح للهيئة الوطنية للممرضين كمؤسسة وساطة تربط السلطات العامة مع الممارسين للمهنة .كما أنها تساهم في تاطير مسار ونمط العلاجات التمريضية المقدمة والمساهمة الفعالة في وضع الاستراتيجيات الصحية و أسس الاقتصاد الصحي. ولها الحق في إبداء المشورة في كل مايتعلق بمزاولة المهنة خاصة في مايتعلق بالتقنين والتنظيم .

وفي هذا الإطار يندرج ملتمس التشريع المقدم للسلطة التشريعية والقاضي بخلق هيئة وطنيةللممرضين والممرضات كمؤسسة عمومية هامة وضرورة نصت عليهآ عدة مقتضيات وتتماشا مع التزمات المغرب الإقليمية والدولية ومع المتغيرات القانونية والتنظيمية التي يعرفها قطاع الصحة بالمغرب.

1-الأسباب الداعية إلى تقديم الملتمس في مجال التشريع :

- غياب هيئة وطنية للممرضين والممرضات رغم اعتبارها من المهن المنظمة قانونا.
- تفعيل التزام المغرب في مجال تقنين المهن الصحية وعلى رأسها مهنة التمريض.
- وجود قانون مزاولة المهنة 13-43 .بدون وجود هيئة وطنية لتأجير مزاولة المهنة.
- عشوائية ممارسة المهنة مما يؤثر سلبا على الحق في الصحة وتحقيق الأمن الصحي.
- مهنة يمارسها اكثر من 80 ألف بالقطاع العام والخاص في غياب هيئة وطنية رغم الإشارة لهآ في عدة نصوص.
- تفعيل توصيات منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للتمريض.
- السهر على تخليق الممارسة المهنية وكبح التجاوزات.
- الفارغ المؤسساتي المرتبط بالعلاجات التمريضية يؤدي غالبا إلى تراكم حالات العمل الغير مشروع ويسبب في أخطاء طبية و تمريضية قد تؤدي بحياة المريض .
- تاطير ومراقبة جودة العلاجات التمريضية التي تمثل 80 % من الخدمات الصحية يعني عشوائية أغلب الخدمات الصحية المقدمة.

2-الأهداف المتوخاة من الملتمس في مجال التشريع:

- تقديم خدمة عمومية من خلال إحداث مؤسسة عمومية يطلق عليهآ " الهيئة الوطنية للممرضين والممرضات "
- تقنين مزاولة مهنة التمريض والحد من التطفل على المهنة والذي ينتج ضحايا بالقطاع الصحي .
- تخليق وتفعيل القواعد الاخلاقيات للمهنة.
- المساهمة في بلورة ووضع الاستراتيجيات الصحية .
- إبداء الآراء في المواضيع المرفوعة لهآ.
- القيام بأعمال الخبرة المهنية في مجال التمريض.
- التأديب و منع الممارسة الغير مشروعة .
- الهيئة ستلعب دور حل النزاعات المعروضة عليهآ .
- إنشاء الهيئة يعني انخراط ومسايرة المغرب لعملية تحديث الخدمات الصحية ومواكبتها للتطورات العلمية لمهنة التمريض.